الليبرالية الجديدة وانعكاسات مؤشراتها على التعليم الجامعي في مصر

Neo - liberalism and its Indicators' Reflections on the University Education in Egypt

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه الفلسفة في التربية
تخصص: أصول التربية

مقدم من الباحثة:

دينا رشاد محمد حسن

الباحثة بقسم أصول التربية

إشراف

أ.د/ محمد ماهر محمود الجمال
أستاذ أصول التربية المتفرغ
قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة حلوان

أ.د/ رشيدة السيد أحمد الطاهر
أستاذ أصول التربية
قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة حلوان

المستخلص:

شهد العالم في السنوات الأخيرة من القرن الحالي تغيرات متسارعة على كافة المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وصاحب التوجه نحو الفكر الليبرالي الجديد مظاهر سلبية عديدة حيث تفكك منظومة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بسبب ما فرضته آليات السوق الرأسمالية التي كادت أن تتحكم في مجمل العلاقات الدولية ، وخصوصاً المجتمعات التي احتضنت آليات هذا السوق ، ولم يكن التعليم الجامعي بمنأى عن هذه التغيرات حيث هناك هيمنة للتوجه الليبرالي مما أدى إلى وجود إشكالية تسمى بالتعليم الرأسمالي مما أثر ذلك على التعليم بشكل سلبي وأفقد الجامعة مهمتها ووظيفتها الاجتماعية. وهدف البحث الحالي إلى توضيح مفهوم التوجه الليبرالي وانعكاسات مؤشراته على التعليم الجامعي في مصر لذلك أعتمد البحث في منهجيته على المنهج الوصفي الذي يعتمد على تحليل الدراسات والأدبيات ذات الصلة بموضوعات البحث ، وتوصل البحث إلى بعض النتائج أهمها: أن نظام التعليم الجامعي الحالي لم يستطع أن يكون دعامة ناجحة للتنمية الفردية والمجتمعية ، ووسيلة لتكافؤ الفرص وتحقيق الديمقراطية التربوية، والتوزيع العادل للحق التعليمي ، كما أن اتجاه التعليم إلى سياسة الخصخصة وإلغاء الدعم الحكومي يؤدي إلى الإلغاء الفعلي لحق التعليم ونقض مبدأ المساواة وتكريس الطبقية التعليمية ، والإخلال بمفهوم تكافؤ الفرص ، ولذلك قدم البحث الحالي بعض الآليات المقترحة التي تهدف إلى الحد من التوجه الليبرالي داخل مؤسسات التعليم الجامعي.

الكلمات المفتاحية: الليبرالية الجديدة، التعليم الجامعي في مصر.

Abstract:

In the last years of this century, the world witnessed rapid changes to all political, economic, social and cultural tracks. There were a lot of adverse manifestations accompanying the trend towards neo- liberal thought, since the system of social, economic and political relations was disassociated, due to what was imposed by the capitalist market mechanisms that were about to control the entire international relations; especially the societies that have adopted the mechanisms of this market. The university education has been affected by these changes, as there is a dominance of the liberal trend, which led to the issue called capitalist education, which has adversely affected education and made the university lose its task and social function. This research aims at clarifying the concept of liberal trend and reflections of its indicators on university education in Egypt. Therefore, the methodology of the research relied on the descriptive approach that depends on the analysis of studies and literature related to the subjects of the research. The research reached some conclusions; the most important of which are that the current university education system failed to be a successful support for individual and community- based development and a means for equal opportunities, achievement of educational democracy, and equitable distribution of the right of education. Education's adoption of the policy of privatization and revocation of government support leads to the actual revocation of the right of education, violation of the principle of equality, allocation of educational class, and violation of the concept of equal opportunities. Accordingly, this research suggests presenting some of the proposed mechanisms that aim at limiting the liberal trend within the higher education institutions

Keywords: neoliberalism, University education in Egypt

مقدمة:

يعد التعليم الجامعي أحد أهم مؤسسات التعليم العالي في المجتمع الحديث، ويعتبر أعلى درجات السلم التعليمي ، وتؤكد الأدبيات على أن عدم توفير هذا التعليم يعتبر انتقاصًا لهذا السلم ولتكافؤ الفرص ، ولتلبية احتياجات سوق العمل من الخبراء والمختصين وي القدرات الفاعلة والكفاءة العلمية العالية سواء في الجوانب التقنية ، أو الإدارية ، أو الاجتماعية ، أو الاقتصادية.

كما أشارت دراسة (عبدالرحمن 2019م) إلي أن الجامعة من أهم التنظيمات الاجتماعية كونها الرافد لكل التنظيمات الموجودة في المجتمع ، فهي التي تعد أفراداً مؤهلين ومدربين على مختلف المهن والتخصصات التي تحتاجها العديد من التنظيمات الأخرى ، وفقاً لتصور بارسونز (فإنه يمكن تصور الجامعة نسقاً فرعياً يرتبط بالأنساق والتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ، من وجهة نظره تعتبر التنظيم الأم لكل التنظيمات الأخرى.[1]

وتواجه المجتمعات تغيرات متسارعة على كافة المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتحولات مجتمعية ومن اهم تلك التحولات التوجه نحو الليبرالية الجديدة ،حيث إنها تعد الأيديولوجية المهيمنة في الوقت الراهن التي تنظر إلى التعليم على أنه سلعة منتجة تساعد على النمو الاقتصادي المتسارع، حيث يتم استبدال قيم العـــدالة الاجتماعـية وحـقوق الإنسان بمفاهيم اقتصادية ، مثل الإنتاجية ،التنافسية الكفاءة الجودة ، وتعظيم الأرباح ، ومن ثم فقد صبغت الليبرالية الجديدة نظم التعليم في جميع دول العالم بسياسات تتمركز جميعها حول العملية الاقتصادية.[2]

(1) عبد الرحمن أحمد صائغ: (الملاءمة) بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل بدول الخليج العربية أهم (الإشكاليات) والقضايا وبعض الحلول المقترحة"، منتدى مركز الخليج لأبحاث للعلوم الاجتماعية (الإنسانية) بعنوان التعليم العالي ورؤى المستقبل2021 ، ص23

(2) Brown, A. C: Globalization, International Education Policy and Local Policy Formation: Voices from the Developing World. Dordrecht, New York: Springer 2015:,P. Vii, 28.

وحيث إن النهج الليبرالي الجديد وما يضعه من ممارسات ليبرالية رأسمالية جعلت من النظام التعليمي أداة برجماتية تابعة للنظام الاقتصادي ، ومنساقة للتحولات الاقتصادية الحادة ، ورهينة لمزاج السوق المتقلب ما أدي إلي هذه التبعية والانسياق اختزلت أزمة التعليم في تراجع فاعليته وكفاءته الاقتصادية ، وأسست معايير جودة النظام التعليمي بناءً على قدراته في إعداد الموارد البشرية المناسبة للعمل والإنتاج والمساهِمة في سد احتياجات سوق العمل ، هذه الفكرة جعلت المجتمعات الاستهلاكية تنظر للتعليم علي أنه أداة لتنمية النظام الاقتصادي ، وليس كنظام مواز له في دوره الاجتماعي.[1]

وتماشيا مع السياسات الليبرالية الجديدة جاءت معظم توجهات إصلاح التعليم في مصر والدراسات والمؤتمرات في الآونة الأخيرة تــؤكد على أهمية الأخــذ بمفاهيم تتعلق بالتوجه الليبرالي مثل (الجودة الشاملة، التميز ، التنافسية وتطبيق معايير الاعتماد) ، فقد شغلت هذه التوجهات جانبا كبير في سياسات النظام التعليمي في مصر.

مشكلة البحث وأسئلته

تعد الليبرالية الجديدة إحدى أهم التوجهات التي فرضت نفسها بقوه في الفكر السياسي والاقتصادي ، وذلك بما تستعمله من آليات قوية لتبرير التوسع الرأسمالي ، وتقليص دور الدولة ، وقد واكب تطبيق أفكار الليبرالية الجديدة وسياساتها تبايناً واضحًا في الآراء ووجهات النظر حول آثارها السلبية والإيجابية على الأفراد ، والدول والنظم السياسية والاقتصادية ؛ بل مختلف النظم المجتمعية ، فالليبرالية تنقسم إلى شقين شق اجتماعي ذي فلسفة اجتماعية تقوم على أساس تنمية الملكية الفكرية وعلى مفهوم الحرية الفردية ، وشق اقتصادي يقوم على فتح السوق أمام منافسة الأفراد بعيدا عن تدخل الدولة[2]

ووفقا لما سبق وما فرضته آليات السوق الرأسمالية التي كادت أن تتحكم في مجمل العلاقات الدولية وخصوصاً المجتمعات التي احتضنت آليات هذا السوق، أدى ذلك

(1) McLaren, P: Life in Schools: An Introduction to Critical Pedagogy in the Foundations of Education. New York: Routledge 2015 ,P 98

(2) Ibid p89

إلى تسلل الليبرالية الجديدة إلى مؤسسات التعليم الجامعي حاملة مشروعاً معرفياً اتجه إلى تجسيد المجتمع كنظامٍ اقتصادي للشركات يتم فيه إعادة تأهيل الأفراد كمؤسسات أو رجال أعمال، حيث تركز تأثير هذا التيار بشكل أساسي على تسليع التعليم العالي، وإنتاج نوع جديد من الهوية الاجتماعية لطالبيه، ما افقد الجامعات مهمتها الاجتماعية.

وتتضح مشكلة البحث مع دراسة كلٍ من (نسرين وهيثم ،2019م) [1]التي القت الضوء على أهم القيم والمبادئ التي قامت عليها الجامعة منذ نشأتها، والأخرى التي برزت أهميتها في الآونة الأخيرة، ، مع تقديم رؤية مقترحة لتعزيز القيم الجامعية لمقاومة هذه التوجهات ؛ لتستعيد الجامعة مكانتها ، وتعود لأداء دورها المنوط بها باعتبارها أحد أهم معاقل القوة الناعمة في المجتمع.

بينما اشارت دراسة (مصطفي شحاتة2017) [2]إلى التعرف على فكرة الليبرالية الجديدة ، وسمات التعليم في ظل الليبرالية الجديدة ، فضلاً عن تقصي أبرز التوجهات المعاصرة لسياسات إصلاح التعليم في عصر الليبرالية الجديدة ، وهي الخصخصة ، والإصلاح القائم على المعايير والمحاسبية ، والإصلاح المتمركز حول المدرسة ، ويُقِّيم هذا البحث نتائج تطبيق هذه السياسات الثلاثة في إصلاح النظام التعليمي بمصر استنادًا إلى الأسلوب النقدي باعتباره أحد أساليب المنهج الوصفي ، وتوصل هذا البحث – من خلال تقديمه عددًا من الشواهد النظرية والدلائل العملية – إلى إخفاق سياسات الليبرالية الجديدة في تحقيق الإصلاح التعليمي المنشود في مصر ، وكان من أهم عوامل هذا الإخفاق: إن هذه الإصلاحات تخدم الطبقة الرأسمالية المهيمنة ، كما أن مبادرات إصلاح السياسة التعليمية تُقدم بلغة بلاغية ومجازية في الخطاب الرسمي دون تحديد

(1) نسرين عبد الغنى وهيثم الطوخى:تعزيز القيم الجامعية في القرن الحادي والعشرين رؤية لمقاومة الجامعة لتوجهات الليبرالية الجديدة مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية العدد الثاني عشر الجزء الثانى،2019،ص250

(2) مصطفي احمد شحاتة: بعض التوجهات المعاصرة لسياسات اصلاح التعليم قبل الجامعي بمصر في عصر الليبرالية الجديدة «دراسة نقدية «مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا2017

خطوات إجرائية لتنفيذها ، وركزت هذه الإصلاحات على تحسين الأداء المدرسي في الأجل القصير، دون الأخذ في الاعتبار عواقبها على الأجل البعيد ؛ ولذلك تعارضت هذه الإصلاحات مع معيار العدالة ، كما أن خطاب الإصلاح التعليمي وتنفيذه يتعلقان بالأزمة الاقتصادية القومية والعالمية ، وقدم هذا البحث بعض التوصيات التي تمثلت في أهم الشروط التي يلزم توافرها لنجاح عملية الإصلاح التعليمي بمصر.

أشار كل من (أولسن وبيتر،2005م)[1] إلى ملامح اتجاه ما يسميانه بالمعرفة الرأسمالية ، وذلك من خلال تتبع الأسس الفلسفية والاقتصادية لهذا الاتجاه، وتناقش دراستهم التحولات الجوهرية في أنظمة التعليم العالي بعد صعود الليبرالية الجديدة، وقد كشف الباحثان أن تلك التحولات التي قامت بها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي كانت ضرورية لتبرير وجودها المؤسسي.

كما أكدت دراسة هوتس وجوربر (1995م)[2]على التأثيرات السلبية للخصخصة التي ظهرت في النظام الاجتماعي الروسي فذكرت أن هناك قدراً كبيراً من التداخل بين الملكية العامة والملكية الخاصة ، وأن هناك اهتماماً أكبر بدعم رأس المال المادي بدلاً من دعم الكفاية البشري لتحسن الإنتاجية ، إضافة إلى ظهور التزايد الكبير في نمو الطبقية الاجتماعية ، وتدهور أحوال التعليم وانخفاض المستوى العلمي لدى الطلاب ، وتنتهي الدراسة إلى أن منظمات الإدارة التعليمية الخاصة تعوق التقدم في التعليم العام في روسيا .

وقد اشارت دراسة (بروان 1990م)[3]ان هناك ثلاث موجات برزت في التعليم الرأسمالي، أولها موجة تعليم العمال التي اتسمت بالتعليم الجماهيري تبع تلك الموجة – ولأسباب اقتصادية تنافسية بحتة – موجة أخرى جعلت التعليم يركز على مبدأ الجدارة

(1) Olssen, M. & Peters, M: Neoliberalism, Higher Education and the Knowledge Economy: From the free Market to knowledge Capitalism. Journal of Education Policy2005, 20(3), 313 - 345.

(2) Gerber,T.P., and Hout, M. "More shock than therapy: Market transition, employment, and income in Russia, 1991 - 1995"American Journal of Sociology104,pp.1 - 50

(3) Brown, P. (The 'Third Wave': Education and the ideology of parentocracy. British Journal of Sociology of Education, 11(1), 1990). p 65 - 86

والقدرة ، حيث ركزت المؤسسات التعليمية على سن معايير للقبول فيها وتنافست في انتقاء المميزين ، في هذه الموجة صار التعليم»نخبوياً ، حيث أن النظام التعليمي في ظل هذه الموجة ظل يتنافس على استقطاب الأفراد الذين يمتلكون قدرات عليا لتجويد عمليات المؤسسة التعليمية ، كما كشفت دراسة براون جانباً من المنطلقات الجدلية التي يعتمد عليها الاتجاه الرأسمالي في تشجيع استقلالية الأنظمة التعليمية عن الدولة ، حيث يرى الرأسماليون التربويون أن تحكم الدولة في التعليم قد يحد من كفاءة المؤسسات التعليمية ويعيق من تنافسيتها.

ومن خلال ما تم سرده أعلاه وفقًا للأدبيات والدراسات السابقة تتلخص مشكلة البحث في أن هناك هيمنة للتوجه الليبرالي مما أدى إلى وجود إشكالية تسمى بالتعليم الرأسمالي مما أثر على التعليم بشكل سلبي وأفقد الجامعة مهمتها ووظيفتها الاجتماعية.

1. ما ملامح الليبرالية الجديدة ؟
2. ما انعكاس مؤشرات الليبرالية الجديدة على التعليم الجامعي في مصر؟
3. ما مقترحات مواجهة تحديات الليبرالية الجديدة في التعليم الجامعي في مصر؟

أهداف البحث:

1. تعرف ملامح الليبرالية الجديدة.
2. تعرف انعكاس مؤشرات الليبرالية الجديدة على التعليم الجامعي في مصر.
3. صياغة أهم المقترحات لمواجهة تحديات الليبرالية في التعليم الجامعي المصري.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث نتيجة عدة اعتبارات معرفية وتطبيقية، على النحو التالي:

- **اعتبارات معرفية:** رصدت هذه الدراسة ملامح الليبرالية الجديدة ونشأتها ومبادئها وانعكاس مؤشراتها على مؤسسات التعليم الجامعي في مصر.
- **اعتبارات تطبيقية:** من المتوقع أن تفتح الدراسة المجال لبعض الباحثين لتحليل سياسات أخرى في التعليم الجامعي أو ما قبل الجامعي بهدف بحثها ودراستها دراسة نقدية.

منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على منهج البحث الوصفي في تحديد مفهوم الليبرالية الجديدة بصفة عامة، ومعايير تحققها في التعليم الجامعي بوجه خاص ، ثم الكشف عن هذه المعايير والمؤشرات.

الحدود الموضوعية:

اقتصر البحث على تعرف ملامح الليبرالية الجديدة، ومفهومها وتطور نشأته ، وأهم المبادئ الأساسية التي قامت عليها الليبرالية الجديدة ، وانعكاس مؤشرات الليبرالية على التعليم الجامعي في مصر.

مصطلحات البحث:

- **الليبرالية الجديدة: Neo – liberalism**

الليبرالية الجديدة لها مفاهيم متعددة بحسب ما تضاف إليه "هي عبارة عن مذهب فكري وسياسي واقتصادي، حيث لم تكن وليدة صدفة، بل هي حصيلة تراكمات طويلة أفضت إلى هذه النسخة الجديدة من الليبرالية التي أفرزتها مرحلة العولمة ، خاصة فيما يتعلق بالعودة إلى السوق وانسحاب الدولة من العملية الاقتصادية.[1]

يقصد بالليبرالية الجديدة في هذا البحث التوجهات الرأسمالية الساعية بقوة في اتجاه تغليب آليات السوق وإضفاء الطابع التجاري الربحي على التعليم الجامعي، والتحول إلى نموذج جديد لإدارة الجامعة يعتمد على أساليب إدارة الشركات وقيمها وتشكيلاتها المؤسسية، وتدعيم القوة التنافسية التي تطيح بكل ما يعترض طريقها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الجامعة واستقلاليتها، وينال من سمعتها ومكانتها، ويقوض حرية ومهنية أعضائها، ويقهر طلابها، ويقلل الثقة في مخرجاتها.

(1) 1Peters, M. Neoliberalism And After?: Education, Social Policy, and the Crisis of Western Capitalism. New York: Peter Lang(2011).p89

محاور البحث:

بناء على ما سبق يمكن تحديد محاور البحث التالية فيما يلي:

- **المحور التمهيدي**: وضع الإطار العام للبحث، ويتضمن مقدمة البحث، وصياغة مشكلته، وتساؤلاته ، وأهدافه ، وأهميته ، ومنهجيته ، وأهم المصطلحات الخاصة به.
- **المحور الاول**: ملامح الليبرالية الجديدة، ويتضمن: توضيح ملامح و مفهوم الليبرالية الجديدة ، وتطور نشأتها ، وأهم مبادئها.
- **المحور الثاني**: انعكاس مؤشرات الليبرالية الجديدة على التعليم الجامعي في مصر.
- **المحور الثالث**: نتائج البحث والآليات المقترحة للحد من التوجه الليبرالي داخل مؤسسات التعليم الجامعي في مصر.

وعلى هذا النحو يمكن عرض هذه المحاور على النحو التالي:

المحور الأول: ملامح الليبرالية الجديدة:

ويتضمن هذا المحور مجموعة العناصر التالية ملامح الليبرالية الجديدة ، ومفهومها وتطور نشأتها ، وأهم مبادئها ، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

1 – ملامح الليبرالية الجديدة في التعليم:

يحاول البحث توضيح الملامح البارزة للتوجه الليبرالي في التعليم، وتستعرض أبرز الإشكالات البنيوية التي تكون الذهنية الرأسمالية، وكيف أنها تحولت إلى أيديولوجيا توجه التعليم ومؤسساته في المجتمعات الاستهلاكية ومنها الملامح التالية:

- **الملمح الأول**: مأسسة قطاع التعليم وتجويد أساليب إدارته لرفع مستوى الأداء في المؤسسات التعليمية، ويمكن ملاحظة هذا الملمح في تحول كثير من مؤسسات التعليم العالي من نمط التنظيم الأفقي في إدارة التعليم إلى نمط التنظيم الهرمي.[1]

(1) Cassell, J., & Nelson, T:. Exposing the effects of the “invisible hand” of the neoliberal agenda on institutionalized education and the process of sociocultural reproduction. Interchange, 43(3),2013’ 245 - 264

- **الملمح الثاني**: التنافس بين مؤسسات التعليم وبالأخص مؤسسات التعليم العالي، والذي أسهم في تجويد أداء تلك المؤسسات وتحسين نواتجها، ذلك أن المؤسسات التعليمية الضعيفة لا تستطيع الاستمرار في ظل التنافس الكبير بين الجامعات في استقطاب الطلاب والأكاديميين. (1)
- **الملمح الثالث**: مراقبة التعامل مع موارد المؤسسات التعليمية سواء المالية أو المعرفية وحمايتها باعتبارها رأسمال للمؤسسة، مما أسهم في ترشيد الإنفاق وحماية الملكيات الفكرية والمادية للمؤسسات التعليمية. (2)
- **الملمح الرابع**: تحول المؤسسات التعليمية إلى مؤسسات أعمال واقتصاد، حيث شجع النظام الرأسمالي الحكومات على خصخصة المؤسسات التعليمية لرفع كفاءة أدائها ومواردها المالية والبشرية كما تأثر النظام التعليمي بالأزمات الاقتصادية واضطرابات السوق مما يحد من قدرة الحكومة على التدخل بشكل كبير في إنقاذ المؤسسات التعليمية التي تحولت إلى مؤسسات خاصة. (3)
- **الملمح الخامس**: اهتمام مؤسسات التعليم بموضوع مستوى الأداء وتنمية الموارد على حساب مبدأ تكافؤ الفرص وتوفيرها للطبقات المهمشة وذات الظروف الخاصة، كما يصرح بوتستن (Botstein 1988 (أن من الحقائق الصعبة التي يجب الاعتراف بها في الحياة أن المحرومين من التعليم لا يمكن أن يلوموا سوى أنفسهم وظروفهم، فالحصول على التعليم نتيجة لسعي الناس وإمكاناتهم وليس نتيجة لسعي الدولة وإمكاناتها. (4)

وترى الباحثة أنه منذ سبعينات القرن الماضي والسؤال يتنامى عن دور الأنظمة التعليمية في تخليص الإنسان والمجتمعات من حالات الفقر وأشكال القهر الأيديولوجي ؛ كما

(1) Slaughter, S. & Rhoades, G. Academic capitalism and the new economy: Markets, state, and higher education. Maryland: JHU Press2004 p56 - 66

(2) Ibid p565

(3) Popkewitz, T. & Fendler, L.. Critical theories in education: Changing terrains of knowledge and politics. London: Routledge2013 p77

(4) Slaughter, S. & Rhoades, G. . Academic capitalism and the new economy op,cit p78

أن السؤال جر بعده العديد من الاشكالات العميقة حول نزاهة وحيادية أنظمة التعليم الذرائعية (البراغماتي) الرأسمالي ، وعن إخفاقاتها في تنمية الإنسان والحفاظ على إنسانيته لقد ظهرت حالة من الشك اجتاحت النظرية التربوية ومست القيم الليبرالية التي تدثرت بها الأيديولوجيا الليبرالية ، ومن خلالها أحكمت سلطتها على النظام التعليمي وقد بلغت حالة الشك أعمق مستوياتها حين بدت الليبرالية وكأنها قناع أخلاقي يخفي ممارسات الرأسمالية ويبرر تحكمها في النظام التعليمي بالتأمل في واقع التعليم وما يمر به من أزمات في المجتمعات الاستهلاكية

2 – تعريف الليبرالية الجديدة:

الليبرالية الجديدة هي أيدولوجية أمريكية اقتصادية سياسية ؛ فهي مشروع سياسي واقتصادي يشكل أيديولوجية وطريقة حكم وشكلًا للتربية العامة ، وباعتبارها أيديولوجية ، فإنها تفسر تحقيق الربح على أنه جوهر الديمقراطية ولديها اعتقاد غير عقلاني في السوق وقدرته على حل جميع المشكلات وهيكلة جميع العلاقات الاجتماعية ، أما عن كونها طريقة للحكم ، فإنها تنتج هويات وطرق حياة خالية من اللوائح الحكومية وترتكز على فكرة الفرد الحر، والتملك والالتزام بحق الجماعات الحاكمة والمؤسسات لتجميع الثروة بعيداً عن مسائل الأخلاق والتكاليف الاجتماعية ، وكمشروع سياسي ، تلتزم الليبرالية الجديدة بخصخصة الخدمات العامة ، وبيع وظائف الدولة ، وإلغاء الضوابط المالية ، والقضاء على النقابات ، وتحرير التجارة في السلع واستثمار رأس المال ، وتسويق المجتمع كسلعة ، وأخيراً ، كشكل من أشكال التربية العامة تضفي الليبرالية الجديدة الشرعية على ثقافة السوق، وتدعم القوة التنافسية التي تطيح بكل ما يعترض طريقها من قيم وأخلاقيات أو التزام مجتمعي، وبعبارة مختصرة فإنها تفسد الأساس الديمقراطي للتضامن المجتمعي، وتقوض التعاون وتمزق جميع أشكال الالتزام الاجتماعي.[1]

(1) Maisuria, A., & Cole, M:The Neo liberalization of Higher Education in England: An alternative is possible, Policy Futures in Education, 15 (5)2017, 302 - 305

فالليبرالية بمبادئها المتمثلة في الحرية وفى الفردانية والانفتاح الاقتصادي والمالي ، وحرية المبادرة الاقتصادية ، وحرية السوق والديمقراطية في مفهومها الخاص لها ، تلتقي في العديد من النقاط مع البرجماتية خاصة على مستوى مبادى الفاعلية والحرية والعمل ، حيث أن البرجماتية هي فلسفتها النظرية والعملية الخاصة بها ، ومن هنا تعتبر البرجماتية والليبرالية الجديدة وليدتي فلسفات وفلاسفة أوربية ، من أمثال "ديكارت وعقلانيته"، و"كانت ونقديته"، "وهيجل ومثاليته" وغيرهم ، لذلك تعتبر الليبرالية هي تلك الأيدولوجية بينما البرجماتية هي الفلسفة ، إذن يوجد علاقه متبادلة بين الليبرالية والبرجماتية فهناك نقاط التقاء واختلاف متعددة بينهما على مستوى المفهوم والمنهج والأهداف والنتائج.[1]

3 – نشأة الليبرالية وتطورها

ظهرت الليبرالية كحركة سياسية أثناءعصرالتنوير، حيث حظيت بشعبية كبيرة بين الفلاسفة والاقتصاديين في العالم الغربي، وذلك بسبب رفض الليبرالية للمفاهيم الدارجة خلال ذلك الوقت من الملكية المطلقة والتميز الإلهي للملوك ، وسيطرة دين الدولة على الشعب ، كما ينسب الفضل في تأسيس الليبرالية إلى الفيلسوف جون لوك في القرن السابع عشر، حيث نادي لوك بحق الإنسان الطبيعي في الحياة والحرية والملكية ، وضرورة توقف الحكومات عن انتهاك هذه الحقوق المطلقة مستغلين العقد الاجتماعي ، كما سعى إلى استبدال الحكم الديكتاتوري بحكومة ديمقراطية تمثل كافة شرائح المجتمع.[2]

لذلك أخذت الليبرالية أطواراً متعددة بحسب الزمان والمكان وتغيرت مفاهيمها في أطوارها المختلفة وهي تتفق في كل أطوارها على التأكيد على الحرية وإعطاء الفرد حريته وعدم التدخل فيها، ويمكن الاشارة إلى أطوارها المختلفة فيما يلي:

(1) Hildebrand, David:. "Pragmatism, Neo pragmatism and public administration. Administration & Society 37(3):2005,p 365

(2) Howard Michael and John King:The Rise of Neoliberalism in Advanced Capitalist Economies: A Materialist Analysis NEW York: Palgrave Macmillan 2008 p78

(أ) الليبرالية الكلاسيكيةClassical Liberalism

هي الأيديولوجية السياسية والاقتصادية التي تدعو إلى حماية الحريات المدنية في ظل سيادة القانون مع التأكيد على الحرية الاقتصادية عن طريق الحد من سلطة الحكومة المركزية ، وتطورت الليبرالية الكلاسيكية أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أحدثتها الثورة الصناعية والتحضر في أوروبا والولايات المتحدة ، استناداً إلى الاعتقاد بأن التقدم الاجتماعي يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال الالتزام بالقانون الطبيعي والفردية ، وأعتمد الليبراليون الكلاسيكيون على الأفكار الاقتصادية لآدم سميث كما أتفق الليبراليون الكلاسيكيون مع اعتقاد توماس هوبز بأن الحكومات قد تم إنشاؤها من قبل الناس لغرض تقليل الصراع بين الأفراد وأن الحافز المالي هو أفضل طريقة لتحفيز العمال الذين كانوا يخشون من دولة الرفاهية كخطر على اقتصاد السوق الحر.[1]

تطور الفكر الليبرالي الكلاسيكي، حيث طرح "مبدأ المنفعة" كأساس منظم للعلاقات، الذي أعتبر هذا المبدأ، أحد أسس الليبرالية السياسية. حيث يستمد هذا المعيار الخلقي قوته الإلزامية من معيار الخطأ والصواب كأحد القيم الخلقية لمذهب المنفعة، فما يحقق السعادة صواب وما يحقق ألم هو خطأ، وينبع من هذه الطبيعة الإلزامية قاعدة جزائية للعقاب والثواب ، أما مبدأ الحرية فقد أعتبره مل الأساس الثاني لليبرالية السياسية كما جاء في كتابه "أسس الليبرالية السياسية". الذي اعتبر فيه "أن الصراع بين الحرية والسلطة سمة في غاية الوضوح في مراحل التاريخ المألوفة منذ القدم ، ويوضح مل ما يقصده بكلمة الحرية حيث يقول" أنها حماية الفرد من طغيان الحكام السياسيين.»[2]

واجهت الليبرالية الكلاسيكية الدولة الاشتراكية بقوة عن غيرها، فالاقتصادي لودفيغ ميزس Ludwig Von Mises خلق شكلاً جديداً من التحررية الفردية سميت بالتحررية "الرأسمالية "عن طريق توسيع مجال" المجتمع المدني" إلي حدود النقطة التي تختفي

(1) ibid ,p150 - 160

(2) جون ستيوارت مل: أسس الليبرالية السياسية ترجمة إمام عبد الفتاح إمام وميشيل متياس،مكتبة مدبولي،القاهرة، 1996، ص 96

فيها الدولة ويؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بإعطاء الأهمية الأولى لحريه الفرد ، غير أنهم يتمسكون بأن على الحكومة أن تزيل بشكل فعال العقبات التي تواجه التمتع بتلك الحرية.[1]

ويدخل في الحرية التي يطالب بها الليبراليون الكلاسيكيون حرية حركة المال والتجارة ، وحرية العمل وحرية التعاقد وحرية ممارسة أي مهنة أو نشاط اقتصادي آخذا من الشعار الشهير للثورة الفرنسية " دعه يعمل دعه يمر" والذي يحكم قواعد اللعبة الاقتصادية وقيمها هو سوق العرض والطلب دون أي تقييد حكومي أو نقابة عمالية. فللعامل الحرية في العمل أو الترك كما لصاحب رأس المال الحرية المطلقة في توظيف العدد الذي يريد بالأجرة التي يريدها.[2]

لقد أصبح الاقتصاد وسيلة سياسية للسيطرة ، ونقل الثقافات الحضارية بين الأمم ، ولهذا فالأقوى اقتصادياً هو الأقوى سياسياً ولهذا اقتنعت الدول الغربية بهذه الفلسفة مع مشاهدتها لآثار الرأسمالية على الشعوب الفقيرة ، ومن خلال اللعبة الاقتصادية يمكن أن تسقط دول ، وتضعف أخرى و لقد مثلت الليبرالية الاقتصادية فصلاً مهما في تطور الليبرالية ، فدور الدولة وآليات تسيير النظام الاقتصادي وطبيعة علاقة الدولة بهذا النظام كانت المحطات الأكثر إثارة في تاريخ الفكر الليبرالي ، فدرجة تدخل الدولة كانت المفصل الذي حكم انتقال النظام الرأسمالي من مرحلة إلى أخرى ، وهو ما ترك أثره ليس على الاقتصاد والدولة فقط بل على مستوى حرية الفرد والمجتمع وحقوق وواجبات كل منهما ، فحرية أصحاب رأس المال ينعكس مباشرة على حياة الأفراد من حيث مستوى حريتهم ومستوى معيشتهم التي تقع تحت ثقل جشع الرأسمال المتحرر من تدخل الدولة.

وقد تمكنت هذه المدرسة من السيطرة على الفكر الاقتصادي، ولاسيما في الولايات المتحدة طوال قرن من الزمن فهي تعد نفسها نموذجاً لقيم السوق الحرة النفعية

(1) Ikenberry, G. John, The End of Liberal International Order? International Affairs, Vol. 94, No.1, 2018, p87

(2) Ibidp90

البرجماتية، كما استمر هذا الفكر بالسيطرة على التحليل الاقتصادي حتى أزمه الكساد العالمي ومن ثم سيطرة النظرية الكينزية.

ب – الليبرالية الكينزية: Keynesian Liberalism

أسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، وتركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد ، أي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع السوق الحر (دون تدخل الدولة) أي أنه مع تدخل الدولة في بعض المجالات ، وامتاز بوضع النظرية الاقتصادية التي احتاجها الليبراليون الاجتماعيون ، فهو ليبرالي مؤيد لدولة المؤسسات ، ويقف في الوسط بين اقتصاد عدم التدخل والاشتراكية ، أدى اهتمامه بالفلسفة والسياسة قبل اهتمامه – زمنيًا – بالاقتصاد إلى وضع (رؤيته الاقتصادية)، وارتباطاتها السياسية في سياقهما التاريخي بمنظور مستقبلي ثاقب بعيد المدى[1].

ومع الأزمة المالية العالمية انتعشت (الكينزية الجديدة) ، ولم يتخل كينز عن رؤيته الاقتصادية (الليبرالية) وظل يُقدر آدم سميث ، لكنه استخدم التحليل الاقتصادي الحديث كي يضعها في نطاق التطبيق، مفترضاً أن مهمة (الليبرالية الاجتماعية) هي السيطرة على القوى الاقتصادية وقيادتها في سبيل خدمة العدالة والاستقرار الاجتماعي ، وفي كتابه (نهاية اقتصاد عدم التدخل) ، يرى كينز أن التوافق على اقتصاد عدم التدخل بوصفه وسيلة وحيدة للوصول إلى الرفاهية ؛ قد انتهى في مطلع القرن العشرين، وأن سبب سيطرة مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) .[2]

ومما سبق يتضح أن كينز عارض مفهوم (اليد الخفية) عند سميث من ضمن معارضته الواسعة لنظرية (عدم التدخل) في الاقتصاد ، وأكّد ضرورة تدخل قوة من خارج السوق ، لكنه عندما طالب بمنح الدولة الأدوات الضرورية لقيادة سياسات اقتصادية لم يقصد الدولة بمعناها القانوني ، أي التشريع ، بل بمعناها المؤسساتيّ، أي المؤسسات العامة أو الخاصة العاملة للمصلحة العامة ، لا المصلحة الخاصة قصيرة المدى ، وبمعنى آخر، لم

(1) Robert M. Collins, The Business, Response to Keynes, (New York, Colombia University), 1981, p. 54.

(2) Robert M. Collins, The Business, Response to Keynes ,op.cit,p60

يقترح استبدال التخطيط المركزي بالسوق ونظام الأسعار، وإنما اقترح ضبط السوق من خلال ترك الأفراد أحراراً في إنفاق ما يكسبون، وذلك عبر سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الانتعاش والاستقرار الاقتصادي.[1]

ج – الليبرالية الجديدة: The Neo – liberalism

يرتكز المبدأ الليبرالي الجديد على الطبيعة الإنسانية التي تبنى على حب الإنسان للتملك والثراء، فمشكلة الليبرالية الاقتصادية هي في مبالغتها في الاعتماد على هذه الطبيعة ومحاولة تقديم مصلحة الفرد على مصلحة المجتمع ، وفي اجتهاد بعض المحللين يعد الجشع هو الباعث الأساسي لمنهجية السوق ، حيث أن هذا التوجه أدى إلى ترسيخ اللامساواة في المجتمع ، حين يصبح توافر السلع التي تكون بطبيعتها سلعاً عامة ويتساوى المواطنون في استحقاقها ، كخدمات الأمن والتعليم والصحة ونظافة البيئة خاضعاً للبيع والشراء في السوق تصبح فرص الحصول على الكفاية منها متحيزة إلى الأغنياء دون الفقراء ، ما يتناقض مع مبدأ المساواة بين المواطنين[2].

كما أن النقلات النوعية في مجال التكنولوجيا وثورة المعلوماتية والاتصالات، أزالت الكثير من المعيقات أمام التنقل والمعرفة والتجارة والعلوم والأفكار، وأسهم ارتفاع الوتائر الإنتاجية على الصعيد الصناعي نتيجة دخول التكنولوجيا المتطورة حقل الإنتاج المباشر والحاجة إلى المنافسة في الأسواق العالمية إلى بروز تكتلات اقتصادية عملاقة، يتطلب نشاطها التحكم في تكنولوجيا مختلف الصناعات وتجاوز الحدود السياسية والسياسات الحمائية الوطنية.

لقد صاحب هذه التحولات الاقتصادية بروز تيارات فكرية تدعو للعودة إلى سياسات السوق، وتخلي الدولة عن السياسات والنفقات الاجتماعية ورافق ذلك ظهور تيار من التحرريين الفوضويين، الذين دعوا إلى تخليص الدولة من كل الأعباء والمهام حتى بما

(1) Apple, Michael, «Creating Difference: Neo - liberalism, Neo - conservatism and the Politics of Educational Reform,» Educational Policy,op.cit,p123 - 125

(2) نعوم تشومسكي: الربح مقدما على الشعب النيو ليبرالية والنظام العالمي، دمشق، مكتبة الاسد،2019ص7

فيها المهام التي أوكلها لها آدم سميث، باعتبار أن الدولة ستزول في النهاية ، ولذلك لابد من التمسك بالسوق "فالفوضوية في نظرهم هي الشكل النهائي للرأسمالية"[1].

كما برز إلى جانب هذه الافكار العديد من المفكرين الاقتصاديين الذين كان أبرزهم ميلتون فريدمان، والذي كان ناطقا باسم "مدرسة شيكاغو" الاقتصادية ، وهو من أبرز منظري الفكر الليبرالي الجديد الذي بدأ بالبروز بشكل واسع بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وعودة هيمنة رأس المال على الفكر الاقتصادي الذي " شكل البيئة الدولية لصعود الليبرالية الجديدة." [2]

وقد لعبت المؤسسات الدولية الممثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية دور المشرع والمنفذ لهذه السياسات الليبرالية الجديدة ، عبر الاشتراطات التي كانت تقدمها للبلدان الفقيرة في سبيل تحقيق تعديلات هيكلية في اقتصاداتها الوطنية بما ينسجم مع سياسات العولمة الجديدة مقابل إعادة جدولة ديونها أو منحها قروض جديدة للخروج من أزماتها الاقتصادية ، وقد شملت هذه التعديلات سبع خطوات رئيسة تمثلت [3]بانفتاح من جانب واحد على التجارة الخارجية وخصخصة لمشاريع الدولة وتحرير السلع والخدمات من القيود وتقليص شديد لنفقات الدولة وتخفيض البرامج الاجتماعية المدعومة من الحكومة والانتهاء من السياسة الصناعية والتركيز على الإدارة الاقتصادية. [4]

تلك هي مقدمات نشوء الفكر الليبرالي الجديد الذي يتحكم بعملية التنمية في بلدان العالم الثالث ، ويتضح أن شروط تحقيق هذه التنمية وفق قواعد هذا الفكر يجب أن

(1) . ميشيل بو – جيل دوستالير: تاريخ الفكر الاقتصادي عند كينز. ترجمة حليم طوسون، الطبعة الاولى. دار العالم الثالث. القاهره،1997،ص.150

(2) شهريار زرشناس:الليبرالية ،سلسلة مصطلحات معاصرة ترجمة حسن الصراف المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة ط1 2017 ص74

(3) .تيمونز روبيرتس وايمي هايت: من الحداثة إلى العولمة. ترجمة سمر الشيشكلي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2014 ص263

(4) Bohle, D. & Greskovits, B. Neoliberalism, embedded neoliberalism and neo corporatism, op.cit,p 343 -

تنسجم مع مصالح الرأسمال العالمي ، وهذا يطرح سؤالاً كبيراً حول المصلحة التي تتحكم بهذه التنمية ، هل هي المصلحة الوطنية لهذه البلدان الفقيرة التي تدخل في علاقة غير متكافئة مطلقاً مع الرأسمال العالمي أم هي مصلحة هذا الرأسمال المتعولم والاحتكارات العملاقة التي تسيطر على العالم وتسلب الدول قوتها وسيادتها الإقليمية وتتعدى على حدودها السياسية والوطنية.

لذلك تعد الليبرالية الجديدة إحدى أهم التوجهات التي فرضت نفسها بقوه في الفكر السياسي والاقتصادي وذلك بما تستعمله من آليات قوية لتبرير التوسع الرأسمالي ، وتقليص دور الدولة ، وقد واكب تطبيق أفكار الليبرالية الجديدة وسياساتها تبايناً واضحاً في الآراء ووجهات النظر حول آثارها السلبية والإيجابية على الأفراد ، والدول والنظم السياسية والاقتصادية ؛ بل مختلف النظم المجتمعية ونلاحظ أن التمايز بين الأطوار السابقة هو في مدى تدخل الدولة في تنظيم الحريات ، ففي الليبرالية الكلاسيكية لا تتدخل الدولة في الحريات بل الواجب عليها حمايتها ليحقق الفرد حريته الخاصة بالطريقة التي يريد دون وصاية عليه ، أما في الليبرالية المعاصرة فقد تغير ذلك وطلبوا تدخل الدولة لتنظيم الحريات وإزالة العقبات التي تكون سبباً في عدم التمتع بتلك الحريات ، وكذا تخفيف معاناة الإنسان والمحافظة على المنفعة العامة ، وهذه نقطة جوهرية تؤكد لنا أن الليبرالية اختلفت من عصر إلى عصر، ومن فيلسوف إلى آخر، ومن بلد إلى بلد ، وهذا يجعل مفهومها غامضًاً.

وفقا لما تم سرده من منظور اقتصادي لتطور الليبرالية استطاع النظام الرأسمالي بما قدمه للعالم من تقدم مادي وسياسي ، وبما يستند إليه من مبادئ تدعو إلى تحرير الإنسان من سلطة السياسي ، أن يجد قبولاً واسعاً، لا سيما في أعقاب الصراع الطبقي والعرقي الذي عصف بالعالم ، وما أنتجه ذلك الصراع من حربين عالميتين داميتين ، وما خلفتاه من دمار وقهر ، لذا فإن الناظر المحايد في تاريخ وخطاب الرأسمالية الحديثة يلمح أنها استطاعت أن تقدم بديلاً ناجحاً للنظام الاقطاعي، كما أنها ظلت نظاماً صامدًا في وجه الخطاب اليساري الاشتراكي الذي أفل قبل أن يكتمل ؛ حيث نكصت الفكرة الاشتراكية وعجزت عن أن تترجم مبادئها النظرية إلى مشروع تنموي حقيقي يسهم في

تقدم المجتمعات ويحررها من عجزها وفقرها ، بل وظهرت الرأسمالية كبديل نافع حين استطاعت أن تقدم الثورة الصناعية وأن تحميها.

3 – المبادئ الأساسية للفلسفة الليبرالية:

تشير الأدبيات والدراسات إلى أن هناك عده مبادى أساسية ارتكزت عليها الفلسفة الليبرالية ومنها ما يلي: –

(أ) مبدأ الحرية: الحرية هي الجوهر الذي تبنى عليه الفلسفة الليبرالية في جميع مجالاتها واتجاهاتها وهي الحلقة التي تجمعهم كما يقول غبريال « الليبراليون الجدد تلك الجماعة من المفكرين الذين لا يجمعهم غير عشق الحرية وسلاحهم الوحيد قواسمهم المشتركة في حريتهم وأفكارهم وانفتاحهم وآرائهم المتنوعة ومشروعاتهم التي من مقوماتها الاختلاف السياسي والحرية فالإنسان عند الليبراليين حر في أفعاله ، مستقل في شخصيته وفي جميع تصرفاته ، ولا حق لأحد سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو سلطة أو دولة التدخل في الشؤون الخاصة للفرد، بل يتحتم على الدولة حماية الحريات وحقوق الإنسان وتعزيزها ، وحفظ الأفراد من الظلم والتعسف المجتمعي.[1]

(ب) مبدأ الفردية: تعني الفردية في المجمل العام حب الفرد لاستقلاله بالعمل والفكر وحبه لذاته والسعي لتحقيق أهدافه الشخصية بكل أنانية حتى ولو كان على حساب الغير، فالفردية هي السمة الأساسية الأولى لعصر النهضة ، عصر النهضة تأتي كرد فعل لفكر القرون الوسطى ، ويتحرر الفرد من الانضباط الكاثوليكي الطويل وقد ارتبطت الحرية بالفردية ارتباطاً وثيقاً ، فأصبحت الفردية تعني استقلال الفرد وحريته.[2]

(ج) مبدأ العقلانية: وتعني العقلانية استقلال العقل البشري بإدراك المصالح والمنافع دون الحاجة إلى قوى خارجية ، وقد تم استقلاله نتيجة تحريره من الاعتماد على السلطة اللاهوتية الطاغية « كما أنها تعد الأساس الثاني لليبرالية ، والعقلانية حسب الرؤية

(1) Sandel, Michael: Liberalism and the Limits of Justice, Cambridge: Cambridge University Press.1982.p80 - 90

(2) Andersson, Emil: 'Political Liberalism and the Interests of Children: A Reply to Timothy Michael Fowler,' Res Publica,2011: 91–96.

الليبرالية لا يمكن تحققها إلا بالاستغناء عن كل مصدر للوصول إلى الحقيقة ماعدا العقل الإنساني، فلا يمكن فهم العالم ومشكلاته وتعقيداته وتطور الحياة الإنسانية إلا بإخضاع كل شيء لحكم العقل لإثباته أو نفيه ، أو معرفة خصائصه أو معرفة ضرره أو منفعته ، حتى يصل الإنسان إلى قناعات معينة من خلال التجربة ، لمعرفة الضار والنافع أو السلبيات والإيجابيات ، العقل في الفكر الليبرالي هو عقل مادى لا يؤمن إلا بالمحسوسات ، لذا فإن كل شيء مبنى بناء غير علمي لا يصح جعله مصدراً للمعرفة.(1)

(د) مبدأ النفعية: جعل الليبرالية من المنفعة الفردية مقياساً للسلوك ، وتهتم وتراعي مصالح الآخرين وتوفير السعادة لهم ، ولذلك فإن الفرد لدى الليبراليين هو الذي يسن القوانين ويؤسس النظم ، حتى تصبح المؤسسات والسياسات المتخذة قادرة على تحقيق السعادة والمنفعة للفرد والمجتمع وهذا هو جوهر الفلسفة البرجماتية القائمة على النفعية الفردية بصورة عملية مستقبلية وذلك لأنها في الأصل فلسفة مادية بحتة ، فالبرجماتية والليبرالية وجهان لعملة واحدة، وهذه العملة هي إطلاق كافة القدرات الذاتية لتحقيق التقدم، والعمل على إزالة كل العوائق المثبطة لهمة التفوق والأفكار لدى الأفراد، وهما دعامتان قويتان للرأسماليين بحجة قوتهم على العمل ونتائجه العظيمة التي تخدم الأفراد، حسب تصورهم.(2)

(هـ) مبدأ النسبية: تبني الليبرالية فلسفتها للحياة على مبدأ النسبية ، فالأخلاق والقيم والنظم والظواهر الاجتماعية والعلم كلها نسبية حيث لا يوجد حقائق مطلقة ، وعليه فالليبرالية تنكر أي ثبات في القيم الدينية والأخلاقية لذا فهي تؤسس للشك والنقد في رؤيتها للحياة ، وهذه الرؤية مؤسسة على مبدأ الحرية الفردية، فالأفراد هم مصدر إنشاء القواعد الأخلاقية بالاعتماد على عقلانيتهم القائمة على مبدأ ما هو نافع للفرد فهو خير، وما هو ضار له فهو شر، وعندما تتعارض بعض القواعد مع مصالح الأفراد ومنافعهم فلهم حق تغييرها أو تعديلها ، ويعني ذلك أن الحقائق الأخلاقية متغيرة بتغير المجتمعات والأفراد والمكان والزمان فيما يقره الأفراد والمجتمع يصبح مشروعاً وإن كان مستهجناً

(1) Sandel, Michael: Liberalism and the Limits of Justice,op.cit,p 22 - 23

(2) جورج سابين: تطور الفكر السياسي مرجع سابق،ص111

من الناحية الفطرية للإنسان، فليس هناك ثوابت فكل شيء نسبي ، والعقل هو أداة إيجاد البدائل ، والمنفعة ومصلحة الفرد هي غايته.[1]

(و) مبدأ التعددية: تنظر التعددية إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة بين أفراده ، ذات مصالح مشروعة مختلفة ، حيث تعتبر التعددية نظام علاقات حقوقية ، يوفر لهؤلاء الأفراد الفرصة والحق في التواصل من دون أن تكون للفروق الدينية أو المذهبية أو العرقية أي قيمة أو أهمية أو دور أو قدرة على مصادرة الحرية ، وتعمل التعددية على وضع قيود على السلطة السياسية ، بحيث يتم المحافظة على الحريات الأساسية للأفراد ، كحرية الضمير، وحرية الفكر، وحرية الرأي، وحرية الفرد في اختيار الطريق التي يراها مناسبة لحياته ، والحفاظ أيضاً على حق الجماعات الاجتماعية والسياسية المختلفة في الوجود والتعبير عن مصالحها والدفاع عن نفسها ، والمشاركة في إدارة الشؤون العامة وفي اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع السياسي[2].

وبعد عرض المحورالاول والذى تناول ملامح الليبرالية الجديدة وما أشتمل عليه من عناصر تتضمن الإطار تعريف الليبرالية وتتطور نشأتها بالإضافة إلى أهم المبادئ الاساسية التي ارتكزت عليها الليبرالية الجديدة ، قد خلص هذا المحور إلى أن الليبرالية الجديدة منذ ظهورها اتخذت مرتكزات وأسس ومبادى فكرية تمثلت في الحرية والفردية والعقلانية والتعددية والمنفعية والنسبية ، وقد كان لهذه الأسس النظرية العامل الهام في نشر الليبرالية كمنتظم فكري يحاول النهوض بالفرد وحقوقه ويسهم في تعزيز مكانته على حساب المجتمع ، إذ زعمت الليبرالية أن الإنسان خير قاض بمصلحته وينبغي عدم تقييد حريته وعلى الدولة أن تضمن للفرد مما لا يستطيع ضمانه لنفسه منفرداً وهو الأمن والحماية وأن لا تتدخل في الحد من الحرية الفردية لأن في تدخلها هدر لإمكانات الفرد وتقويض للنظام الاقتصادي الحر القائم على المنافسة العقلانية والسوق ، إلا أن هذه الأسس وإن حظيت ببريق تنظيري فإنها وفي جانبها العملي منحت أفراداً الحرية والحقوق وحرمت الأغلبية منها ، ولم تكن عقلانية بالجانب الذي يضمن

(1) Andersson, Emil: 'Political Liberalism and the Interests of Children,op.cit, p45

(2) Ibid,p33

المساواة ، فضلاً عن تحول هذه الأسس من سياسة وطنية إلى سياسة دولية دعائية وغطاء للتدخلات في شؤون الدول .

وسيتناول المحور التالي واقع انعكاسات التوجه الليبرالي على التعليم الجامعي في مصر

المحور الثاني: انعكاس مؤشرات الليبرالية على التعليم الجامعي في مصر:

قامت الباحثة بالرجوع للأدبيات والاتجاهات النظرية والدراسات السابقة بصياغة قائمة لصور لبعض معايير ومؤشرات الليبرالية الجديدة في واقع التعليم الجامعي المصري، وتحليل وتقييم تلك المعايير والمؤشرات وفقا لما تناولته النصوص التشريعية في دستوري 1971م و2014م و رؤية مصر 2030م، وكانت نتائج التحليل تتلخص في عدة صور للتوجه الليبرالي والتي تضمن عدة معايير ولكل معيار عدة مؤشرات وهى تتمثل في الخصخصة والقروض والمنح والمساعدات الدولية وتم تناول معيار الخصخصة بشكل مفصل في البحث الحالي لأنه اكثر شيوعا في مصركما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (1) يوضح صور التوجه الليبرالي في الجامعات المصرية

المصدر: إعداد الباحثة

أولا: الخصخصة:

الخصخصة هي منظومة من الاستراتيجيات المتكاملة والمتلائمة مع حركية وآلية سوق العمل والتي تتمحور في تنمية القطاع الخاص والاعتماد عليه تدريجياً ليكمل نشاطات القطاع العام عن طريق نقل ملكية المشروع العام كليا أو جزيئا أو نقل إدارته إلى القطاع الخاص بهدف تحسين أسلوب الإدارة بناء على ما يتضمنه نظام القطاع الخاص من مرونة وحرية أو تشغيله عن طريق عقد خاص أو استئجاره لمدة من الزمن، أو تمويله

بقصد تحقيق الأهداف المرجوة منه (الفاعلية) عن طريق تقليل التكلفة (الكفاءة) وبهذا يتم تحقيق أولويات التنمية[1].

وعلى الرغم من تعدد المفاهيم التي تحاول تحديد معنى صورة الخصخصة، إلا أن الخصخصة في المجال التعليمي تدور حول ثلاثة معايير أساسية ، ولكل معيار مؤشر على النحو التالي:

1 . معيار تقليص دعم الدولة المالي المباشر في المجال التعليمي: ويوضح مسح الأدبيات القوى الثلاث الرئيسة وراء التحرك إلى خصخصة التعليم العالي وهي القيود المالية والمناخ السياسي الحالي، والثقة المتراجعة في التعليم وأول هذه القوى هي القيود المالية، وتوصف بشكل أفضل بأنها التراجع المستمر والمستديم في مخصصات الدولة بالتعليم العالي على الرغم من الاقتصاد الصحي[2] ، ويمكن تحديد مؤشر هذا المعيار فيما يلي:

أ . مؤشر نقص الإنفاق:

يقاس الإنفاق التعليمي بما ينفق على العملية التعليمية، من موارد مالية موجهه لنيل خدمات تستهلك أو يتم الاستفادة منها عبرمدة زمنية طويلة أو قصيرة المدى في العملية التعليمية تعزز بناتج تعليمي سواء من الناحية الكمية او الكيفية، وشهدت مرحلة الستينيات والسبعينات تطورا ملحوظاً في نسبة الانفاق والتمويل التعليمي والتركيز بصفه جوهرية على الاستثمار التعليمي، استناداً إلى تقديرات البنك الدولي.

وتستند سياسة التعليم في مصر إلى مبادئ دستورية ترسم إطارها العام وتحدد ملامحها الأساسية، ومنها ما جاء في المادة (20) أن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في مراحله المختلفة[3].

(1) Kantor, H. Lowe, R.:, Educationalizing the Welfare State and Privatizing Education: The Evolution of Social Policy Since the New Deal . University of Utah, 2013 p 16

(2) اشرف منصور: الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وابعادها الاقتصادية ،مرجع سابق ص 300

(3) () جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية 1972 مادة 20.

كما حدد القانون رقم (139) لسنة 1981م والمعدل بالقانون رقم 233 لسنة 1988م وبالقانون رقم (2) لسنة 1994م: "أنه اتساقاً مع مبدأ مجانية التعليم التي أقرها الدستور فقد نص هذا القانون في مادته الثالثة على أن التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان ، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية[1]

وإذا كانت هذه المبادئ الدستورية والقانونية التي ألزمت الدولة بالإنفاق على التعليم في المؤسسات الحكومية وجعله بالمجان ، مع التأكيد على عدم المساس بالمجانية وعدم تحمل التلاميذ أي رسوم دراسية ، إلا أنه في إطار السياسة التعليمية الجديدة التي تم وضعها لتتناسب مع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل الذى بدأته مصر عام 1991م تغيرت تلك النظرة من التزام يتحمله المجتمع إزاء الأفراد ، وخاصة غير القادرين إلى نوع من التعبير عن المسلك الفردي الذى يعكس المسئولية الشخصية لمن يطلبه ويرغب في الحصول عليه، حيث يوضح الشكل التالي نسبة الانفاق علي التعليم

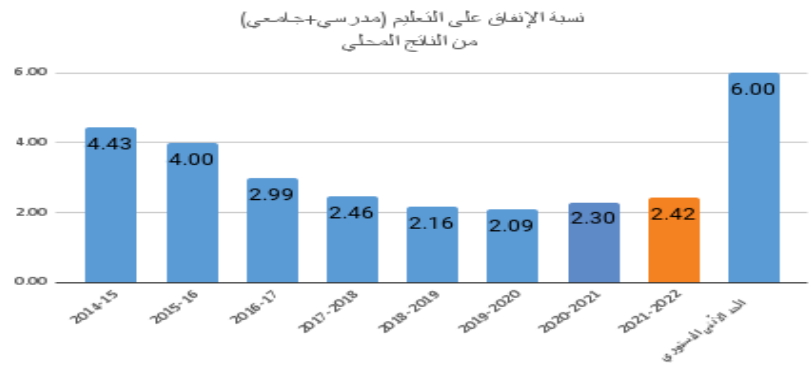

شكل (2) يوضح نسبة الانفاق علي التعليم

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، للسنوات المذكورة ، جمهورية مصر العربية، القاهرة.

(1) () المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: تطور التعليم في جمهورية مصر العربية 1994 – 1996 القاهرة 1996 ص 9.

كما هو موضح بالشكل (2) كان إجمالي الإنفاق العام على التعليم العالي ومتوسط نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم العالي في تزايد خلال الفترة من 2015 م الي 2022م وذلك نتيجة التزايد المستمر في المستوى العام للأسعار(التضخم) ، ولمواجهة زيادة الطلب على التعليم العالي الناتجة عن زيادة عدد الملتحقين بالجامعات العامة سنوياً ، والذين زاد عددهم من 4.1 مليون طالب نتيجة زيادة معدلات إلى 6.3 مليون طالب سنة 2013م/ 2014م الالتحاق بالتعليم العالي للفئة العمرية من (18 – 23 سنة) من 25 ٪سنة إلى ما يقرب من 35 ٪ سنة 2013م/ 2014م ، بسبب الظاهرة الديموغرافية التي شهدتها مصر المسماة bulge youth – الشباب عن أي فئة عمرية أخرى – وهذه الفئة من المتوقع أن تصل إلى 9 ملايين سنة 2035م بعد أن كانت 5.7 مليون سنة 2010م ، ولكن منذ سنة 2015/ 2014م وبسبب العجز الكبير الذي تشهده الموازنة العامة للدولة تم تخفيض موازنة التعليم العالي من 20.15 مليار جنيه سنة 2015/ 2014 م إلى 8.14 مليار جنيه سنة 2021/ 2020م ، ونتيجة تزايد معدلات الالتحاق السابق الإشارة إليها، انخفض متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي من 16603 جنيه سنة الى 12481جنيه ، ومن خلال الجدول يتضح أنه رغم زيادة الطلب على التعليم العالي العام ، وتزايد حجم الانفاق العام على التعليم العالي كأرقام مطلقة – السابق الاشارة اليها – إلا أن الإنفاق العام على التعليم العالي كنسبة سواء من الناتج المحلي الإجمالي أو الإنفاق العام أو الإنفاق على التعليم كانت أخذه في التناقص.

ومن هنا ترى الباحثة أن بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ممثلة في التثبيت الهيكلي ، وما يتبعها من خفض إنفاق الدولة العام على الخدمات التي تقدمها لقطاع كبير من المجتمع المصري لخفض عجز الموازنة العامة للدولة فقد ألزم البنك الدولي الحكومة المصرية بضرورة تقليص تمويل التعليم الجامعي وتخصيص موارده إلى التعليم الأساسي على أساس أن مبدأ المساواة غير متحقق في ظل السياسة الحالية للتوسع في التعليم ، وأن الدعم الموجه للتعليم الجامعي للحفاظ على مجانيته لا يصل إلى الفقراء ، حيث تدهورت نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي المصري من جملة الإنفاق العام للدولة. ومن هنا ترى الباحثة أن اتجاه التعليم الى

سياسة الخصخصة وإلغاء الدعم الحكومي مما يؤدي إلى الإلغاء الفعلي لحق التعليم ونقض مبدأ المساواة وتكريس الطبقية التعليمية.

2 – معيار سيطرة النموذج الليبرالي: انتشار النموذج النيو ليبرالي في قطاع التعليم العالي بين الخصخصة الكلية أو الجزئية التي تميزت بانتشار الجامعات الخاصة الربحية وفروع الجامعات الأجنبية والجامعات الاهلية ، وتبنى الجامعات الحكومية أنماط تعليم جديدة مأجورة كالتعليم المفتوح والموازي والممتاز والافتراضي ، حيث بين عالم الاجتماع جون ماير من جامعة ستانفورد في دراسة شملت المَناهج الجامعية عبر العالم أن الجامعات في البلدان النامية (ومنها العربية) تتسم بشكلٍ خاص بكونها هياكل محلية تقوم بنسخ مَناهِج الجامعات الغربية، تأكيدا لمبدأ الشموليةٍ العالَمية في التعليم العالي، لكن ما يدعو إلى التأمل هنا أن الجامعات في هذه البلدان باتت تؤدى دور نشر المعرفة التي لا تلائم ثقافة البلدان التي تعمل بها[1] ، في هذا المعيار يمكن تحديد مؤشرين على النحو التالي:

(أ) مؤشر التعليم الخاص:

وفقا لما تم سرده اذن لم تسلم مؤسسات التعليم العالي والجامعي من سياسات الخصخصة في١٩٩٢م صدر قانون يسمح بإنشاء جامعات خاصة بمصروفات. أغلب هذه الجامعات هي عبارة عن مشروعات استثمارية أي أن أنها تهدف الى الربح وفى ٢٠٠٢م صدر قانون ١٠١ الذي سمح بإنشاء جامعات خاصة أجنبية استثمارية، وهذا أمر غاية في الأهمية، ويجب التفرقة بين الجامعات الاستثمارية التي ينشئها مستثمرون يهدفون الى الربح ، والجامعات التي لا تهدف الى الربح ، وهو نموذج الجامعات العريقة مثل أكسفورد وكمبريدج وهارفارد وويل إلخ، فهي على الرغم من أن الطالب يدفع مصروفات أحياناً تكون عالية جداً، إلا أنها مؤسسات تعتمد في تمويلها على المنح والهبات وما يماثل الوقفيات الكبيرة لتمويل الأبحاث والابتكارات ودعم العملية التعليمية.[2]

(1) نعوم تشومسكي: الربح فوق الشعب الليبرالية الجديدة والنظام العولمي، ،(ترجمة مازن الحسيني، ط١، دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر.2000، ص (٢٥

(2) المرجع السابق ص34

ويشير الجدول التالي إلي تطور أعداد الجامعات الخاصة والحكومية في مصر وعدد كلياتها وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والخريجين.

جدول رقم (1)

تطور أعداد الجامعات الخاصة والحكومية في مصر وعدد كلياتها وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والخريجين

البيان	نوع التعليم	عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد الطلبة المقيدين
2011/2010م	حكومية	15	266	1175111
	خاصة	6	32	10912
2012/2011م	حكومية	16	292	1415687
	خاصة	12	51	33338
2013/2012م	حكومية خاصة	16	300	1430185
		13	91	49846
2014/2013م	حكومية	17	306	1366490
	خاصة	15	108	71715
2015/2014م	حكومية	17	316	1366490
	خاصة	17	111	71515
2016/2015م	حكومية	17	398	1366890
	خاصة	17	112	71915
2017/2016م	حكومية خاصة	18	400	1456676
		19	154	91234
2018/2017م	حكومية	18	420	1533566
	خاصة	20	189	114567
2019/2018م	حكومية	18	455	1567789
	خاصة	22	222	123456
2020/2019م	حكومية	18	455	2077890
	خاصة	30	344	164657

المصدر: وزارة التعليم العالي: النشرة الدورية 2021م ، تصدرها وحدة المعلومات ، مكتب وزير التعليم العالي ، القاهرة،2021م.

ويتضح من الجدول السابق تزايد أعداد الجامعات الخاصة بصورة كبيرة جدا ففي مدة عشر سنوات فقط زاد عدد الجامعات الخاصة عن الحكومية ففي العام 2011/ 2010م كان عدد الجامعات الخاصة ستة جامعات فقط بنسبة ٣٣,٣٣ ٪ من عدد الجامعات الحكومية ، وفي العام 2020/ 2019م زاد عدد الجامعات الخاصة حتى وصل عددها إلى 30 جامعة بنسبة تصل إلى ٥٦,١٠٥ ٪ من عدد الجامعات الحكومية البالغ عددها ثمان عشرة جامعة في إشارة إلى رغبة الدولة في الاتجاه إلى أن تحل الجامعات الخاصة محل الجامعات الحكومية في إعداد وتأهيل الأفراد في سن التعليم الجامعي في المستقبل ، وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات الخاصة إلا إن الكليات بهذه الجامعات لم تزد بنفس الصورة ، حيث تبلغ نسبة كليات الجامعات الخاصة حوالي ١٨,٣٤ ٪من نسبة الكليات الحكومية ، إلا أن هذا لا يعد ضعفاً في هذه الجامعات وإنما يعد تخلصاً من إحدى المشكلات الكبرى التي تعاني منها الجامعات الحكومية وهي مشكلة تكرار الكليات المتشابهة ونمطية الكليات في العديد من الجامعات خاصة الكليات النظرية .

من وجهه نظر الدراسة الحالية وعلى الرغم من أن الهدف من السماح بإنشاء الجامعات الخاصة هو تخفيف العبء عن الجامعات الحكومية ومساعدتها في تنمية المجتمع المحلي فإنها أصبحت على العكس من ذلك فقد تركت هذه الجامعات آثارا سلبية على المجتمع. ولم تكتفي الدولة بما يقوم به انتشار الجامعات الخاصة من إيجاد نوعً من الخلل الاجتماعي وتعميقه بين الطبقات الاجتماعية مما يؤثر سلبًا على الانتماء والهوية الوطنية والاعتزاز بالمواطنة بل عملت أيضا على إتاحة الجامعات الاهلية المصاريف ضمن برامج الجامعات الحكومية.

ب – الجامعات الاهلية(1):

يطلق مصطلح الجامعات الأهلية للإشارة إلى الجامعات شبه الحكومية، التي تخاطب شريحة محددة من المجتمع؛ إلى جانب ذلك، تُعد هذه الجامعات غير هادفة

(1) https://admission.egypt - hub.edu.eg/

للربح، إذ تعيد ضخ جميع الأموال في ميزانية الهيئة التعليمية من جديد، لتطوير المرافق والخدمات بالجامعة.

هي جامعات غير هادفة للربح وهي جامعات تخضع لأحكام قانون الجامعات الخاصة والأهلية رقم 12 لسنة 2009 ولائحته التنفيذية والقانون رقم 143 لسنة 2019[1] بتعديل بعض أحكام قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 2009 . وتتبع المجلس الأعلى للجامعات الخاصة والأهلية

أما عن مميزات الجامعات الاهلية(2)، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التكلفة المنخفضة مقارنةً بالجامعات الخاصة.
- المناهج التعليمية المتطورة التي يتم وضعها بالتعاون بين هيئات محلية وأجنبية.

لا يوجد اختلاف بين الجامعات الأهلية والحكومية من الناحية الإدارية، فكلاهما تحت إشراف المجلس الأعلى للجامعات، لكن توجد عدة فروق بين الكليات الأهلية والحكومية من الناحية العملية؛ ومن أبرز تلك الفروق:

- ارتفاع تنسيق الجامعات الحكومية عن الأهلية.
- ارتفاع عدد الطلاب في أقسام الكليات الحكومية، على عكس الجماعات الأهلية التي تتميز بقلة الاعداد
- انخفاض مصاريف الجامعات الحكومية عن الجامعات الاهلية..
- هناك فرق بين الجامعات الأهلية وبين الجامعات الخاصة، وقد وضح المجلس الأعلى للجامعات تلك الاختلافات؛[3] حيث نوه المجلس عن:
- جميع الجامعات الأهلية تخضع لقانون تنظيم الجامعات الخاصة، وتحت إشراف مجلس أمناء الجامعات.
- إنشاء الجامعات الأهلية غير هادف للربح ولا تعود لملكية شخص بعينه.

(1) Ibid

(2) http://mohesr.gov.eg

(3) http://mohesr.gov.eg

- جميع الرسوم المستحقة في الجامعات الأهلية تعود في مصلحة تطوير خدمات ومناهج الجامعة

تم انشاء اربع جامعات أهلية و بقرار من رئاسة الجمهورية وتصريحٍ من الدكتور مصطفى مدبولي – رئيس الوزراء – ، تم التصديق على إنشاء 10 جامعات أهلية على مستوى الدولة بأكملها ويوضح الجدول التالي تطور اعدا الجامعات الاهلية في التعليم الجامعي المصري:

جدول رقم (2)

اسم الجامعه	نوعها	البيان	عدد المقيدين بها
جامعة الملك سلمان الدولية	جامعة اهلية خاصة	أنشئت وفقًا للقرار الجمهورى رقم 434 لسنة 2020	
جامعة العلمين	جامعة اهلية خاصة	أنشئت وفقًا للقرار الجمهورى رقم 435 لسنة 2020	
جامعة الجلالة	جامعة اهلية خاصة	أنشئت وفقًا للقرار الجمهورى رقم 436 لسنة 2020	12750(2020)
جامعة المنصورة الجديدة.	جامعة اهلية خاصة	أنشئت وفقًا للقرار الجمهورى رقم 437 لسنة 2020	
الجامعة الفرنسية الاهلية فى مصر	جامعة اهلية خاصة	أنشئت وفقًا للقرار الجمهورى رقم 26 لسنة 2002	
جامعة مصر المعلوماتية	جامعة اهلية خاصة	أنشئت وفقًا للقرار الجمهورى رقم 329 لسنة 2021	
جامعة النيل	جامعة اهلية خاصة	أنشئت وفقًا للقرار الجمهورى رقم 255 لسنة 2006	
الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الاهلية	جامعة اهلية خاصة	أنشئت وفقًا للقرار الجمهورى رقم 233 لسنة 2008	
جامعة حلوان الاهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة بنها الاهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة المنوفية الاهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة بنى سويف الاهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	

جامعة اسيوط الاهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة جنوب الوادى الاهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة المنيا الاهلية –	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة شرق بورسعيد الاهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة عين شمس الاهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة الزقازيق الاهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة الاسماعلية الجديدة الاهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة سوهاج الأهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة الإسكندرية الأهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	
جامعة طنطا الأهلية	جامعة اهلية حكومية	جار استصدار القرار الجمهوري)	

المصدر: المجلس الأعلى للجامعات: بيان بأعداد الجامعات الاهلية ج.م.ع في العام الجامعي2020/ 2019م حتى 2022/ 2021م ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء ، صورة ضوئية

ويتضح من الجدول السابق أن هناك تطورا في أعدا الجامعات الاهلية الجديدة والإقبال المتزايد وتزايد عدد كلياتها ، ويجب وضع حدود واضحة بين الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية الخاصة والأهلية الحكومية وتوضيح اهداف كل منهم ، حيث أصبح إنشاء الجامعات الاهلية احد الوسائل لنشر التعليم العالي وتوسيعه في المجتمع المصري على ضوء استراتيجيات التطوير في التعليم العالي ، ويتم تشجيع هذا النوع من التعليم على الصعيد الحكومي إسنادا على فلسفة تنطلق من مبدأ التكامل بين التعليم الرسمي والتعليم الاهلي واعتبار الاخير أحد الروافد المتممة أو المكملة للتعليم الجامعي الحكومي ، لذا بلغت في عام 2020 نسبة الطلبة في الجامعات الاهلية حوالي ٪20 من مجموع الطلبة الاجمالي فضلا عن استمرار ازدياد ارتفاع عدد الطلبة الملتحقين فيها وبمعدل ٪135 في الفترة من 2020 الى 2022. وأن هذه الفترة قصيرة جدا لارتفاع الملحوظ في نسبة الزيادة في التحاق الطلاب ويعتقد أن تشجيع التعليم الأهلي جاء استجابة للافتراض بان التعليم الأهلي يقدم تعليم يتوافق مع المتغيرات الحديثة ،أي أن هناك استجابة للتوجه الليبرالي الذي يدعو إلى التنافسية والجودة وحرية

الانفتاح علي سوق العمل وأنه تعليم من أجل التوظيف ، هذا النوع من التعليم يقوم علي معايير ومفاهيم جديدة وهي الانتهازية والنفعية والربحية خصوصا في مجتمع تقلصت فيه أدوار الجامعة عن القيام بدورها الاجتماعي.

3 – معيار تسليع التعليم: وذلك في ضوء ما شهد الاقتصاد العالمي عامة والمصري خاصة من تحول جـذري فـي توجهاته، حيث كان توجهه هو السعي الدؤوب والجاد للاندماج في السوق الرأسمالية العالميـة ، وقد مرت عملية الاندماج بمراحل عدة ، وخاصة فيما يتعلق بـالموقف مـن القطـاع العـام والخصخصة ، ففي البداية كان هناك تأكيد على ضرورة الإبقاء على القطاع العام مع الـسعي لتشجيع الاستثمارات الخاصة ، ومع حلول عقد الثمانينيات تردد الحديث عن ضرورة إصلاح القطاع العام ، وبالفعل تم طرح بعض المقترحات الهادفة لذلك، ولم تتم طرح فكرة بيع شركات القطاع العام إلا في أوائل التسعينيات كأحد مكونات حزمة سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي ، ونتيجة لذلك تبنت الحكومات برنامجاً لما أسمته الإصلاح الاقتصادي والتكيـف الهيكلي ، والذي تم تدعيمه باتفاقية مساندة مع صندوق النقد الدولي ، وفرض التكيف الهيكلي مع البنك الدولي ، ، ويمكن تحديد مؤشر هذا المعيار فيما يلي:

*** مؤشر البرامج المميزة واللغات:**

ويهدف إلى متابعة وتقييم الأداء للبرامج الدراسية الجديدة التي تعتمد على أحدث النظم التعليمية ،وذلك بهدف نشر ثقافة التعليم القائم على التميز والأخذ بالنظم الجديدة في التعليم والتقييم ؛لإعداد خريج متميز قادر على المنافسة في سوق العمل على أن يسهم الطالب في هذه البرامج بجزء من تكاليف هذا النوع الخاص من التعليم وتشمل هذه البرامج جميع البرامج الجديدة التي تعمل بنظام الساعات المعتمدة وبرامج التعليم باللغة الانجليزية أو الفرنسية أو البرامج المشتركة مع مؤسسات تعليمية أجنبية أو البرامج التي يلتحق بها الطلاب الوافدون .

والجدول التالي يوضح تطور أعداد الطلاب المقيدين بالبرامج المميزة:

جدول رقم (3)

تطور أعداد الطلاب المقيدين بالبرامج المميزة[1]

الجامعة	2005/2006م	2010/2011م	2015/2016م	2018/2019م	2019/2020م	2020/2021م
القاهرة	752	2024	5000	16789	20056	28990
الإسكندرية	214	4656	5564	17677	23345	29888
عين شمس	101	4688	6000	18789	20788	21445
حلوان	315	2778	6768	10786	11345	15889
سوهاج	15	1677	2345	5677	6787	8777
أسيوط	60	2345	2345	6789	7888	9000

المصدر: المجلس الأعلى للجامعات: بيان بأعداد الطلاب المقيدين بالبرامج المتميزة بجامعات ج.م.ع في العام الجامعي2006/ 2005م حتى 2021/ 2020م ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء ، صورة ضوئية.

ويتضح من الجدول السابق تزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالبرامج المميزة بصورة مطردة حيث زاد عددهم في العام الجامعي 2006/ 2005م بنسبة ٪2.2 عن عام 2020/ 2019، كما يتضح أيضا أن إقبال الطلاب يتزايد بصورة كبيرة في جامعة القاهرة والتي تأتي أعدادها في مقدمة أعداد الجامعات الأخرى يليها جامعة الإسكندرية ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لبعض الطلاب في هاتين المحافظتين كما أنهما من أكبر المحافظات المصرية في عدد السكان ، في حين تعد جامعتي سوهاج واسيوط من أدنى الجامعات في عدد الطلاب المسجلين بالبرامج المميزة وقد يرجع ذلك إلى ضعف الحالة الاجتماعية والاقتصادية في منطقتي الصعيد والريف المصري مما يعد حائلا أمام الطلاب في الالتحاق بهذه البرامج المميزة . وعلى الرغم من محاولات مصر لنشر التعليم وتوفير فرص متزايدة لاستيعاب الطلاب بمراحل التعليم المختلفة منذ منتصف القرن العشرين فإن التعليم المصري عجز عن تحقيق تكافؤ

(1) المجلس الأعلى للجامعات: بيان بأعداد الطلاب المقيدين بالبرامج المتميزة بجامعات ج .م. ع في العام .الجامعي 2006/ 2005م حتى 2021/ 20210م ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء ، صورة ضوئية

الفرص التعليمية لجميع المواطنين والشرائح الاجتماعية في نهاية القرن ذاته وبدايات القرن الواحد والعشرين، حيث أدى انتهاج الدولة لسياسة الإصلاح الاقتصادي إلى الحد من لإنفاق العام في مجال التعليم وجعله مرتبطا باقتصاديات السوق الحر إلى وضوح التفاوت الاجتماعي في التعليم المصري ممثلاً في التفاوت بين مؤسسات التعليم الحكومية ومؤسسات التعليم الحكومي والبرامج المميزة وذلك يتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة [1] يونان لبيب رزق ودراسة محمد ماهر محمود حيث توضح تلك الدراسات إلى أي مدي اثرت تلك البرامج الحديثة على التفاوت الاجتماعي والتي أثرت بشكل سلبي علي مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية .[2]

وفي نهاية الأمر، أصبح التعليم الجامعي عبارة عن هيئات اقتصادية لا دخل للدولة فيها ، وتحرير التعليم مثل تحرير التجارة يجعله سلعة تخضع للعرض والطلب ، وإن تم بمسميات مراوغة ، كما تم معارضة تسليع التعليم وتحويل المعرفة إلى سلعة لا يحصل عليها إلا القادرون مادياً ، كما شابه عملية الخصخصة والفساد وتحلل كثير من القيم الاخلاقية.[3] حيث تقوم المنظمات الدولية ويدعمها داخليا النخب السياسية والمجتمعية بدور كبير في إعادة تشكيل القطاع التعليمي المصري متخذه من التوجهات الليبرالية الجديدة الداعية للخصخصة وتحويل التعليم إلى سلعة اقتصادية.

وانطلاقاً من نتائج الأدبيات والدراسات السابقة التي تضمنت تحليلاً لنشأه الليبرالية الجديدة وارتكاز أسسها ومبادئها داخل المنظومة التعليمية ، واستناداً إلي الوضع الراهن لانعكاسات مؤشرات الليبرالية بالتعليم الجامعي في مصر الذي يري أن الجامعة أصبحت

(1) يونان لبيب رزق: التعليم العالي في مصر الحديثة بين المدارس العليا والجامعات الحديثة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية بعنوان «التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل» ، المنعقد في الفترة من ١٤ – ١٧ فبراير ٢٠٠٥م ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص. ص ١٧١ – ١٧٣.

(2) محمد ماهر محمود حنفي: إصلاح التعليم الجامعي المصري في ضوء مشروعات تطوير التعليم العالي، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد13يناير 2013 ص33

(3) حامد عمار، مجانية التعليم مطلب اجتماعي وحق دستوري، مجلة رابطة التربية الحديثة مصر، مج (٢٣٦ – ٢٣٥) 2010ص ،٨ ع ،٣

تتعرض لعملية تجارية Commercialization تصهر عناصر وجودها وتحولها إلى مؤسسة ثقافية جديدة تقوم بمختلف أركانها على أساس الصورة الرأسمالية لمؤسسات ربحية قائمه على الاستهلاك والعرض والطلب والاستثمار والتسويق، وهي في دائرة هذا الاجتياح تفقد في حقيقة الأمر وظيفتها الإنسانية ودورها الحضاري كمؤسسة منتجة للمعرفة والقيم والعقول، ومن جهة أخرى يعد مفهوم حرية اختيار المستهلك وفقاً لمعيار السوق الاقتصادي كأحد أبرز مفاهيم التسويق التربوي وبالتالي يمكن وضع آليات مقترحة للحد من التوجه الليبرالي داخل مؤسسات التعليم الجامعي .

المحور الثالث: النتائج والمقترحات لمواجهة تحديات الليبرالية الجديدة في التعليم الجامعي في مصر:

أولاً: النتائج:

1. هناك عدة صور للتوجه الليبرالي داخل التعليم الجامعي في مصر، ومن أكثر هذه الصور شيوعا هي الخصخصة ، وأن اتجاه التعليم إلى سياسة الخصخصة الكلية ، وإلغاء الدعم الحكومي ، يؤدي إلى الإلغاء الفعلي لحق التعليم ، ونقض مبدأ المساواة ، وتكريس الطبقية التعليمية ، والإخلال بمفهوم تكافؤ الفرص ، وأن صورة الخصخصة لها عدة معايير ومؤشرات تدلل على وجوده .
2. سيطرة النموذج الليبرالي من خلال دمج المفاهيم الليبرالية وهي مفهوم الجودة ، والتنافسية ؛ حيث التنافس بين مؤسسات التعليم ، وبالأخص مؤسسات التعليم العالي والاهتمام بدخول صيغ تعليمية جديدة داخل المؤسسات التعليم العالي لتحسين نواتجها، وبالتالي المؤسسات التعليمية الضعيفة لا تستطيع الاستمرار في ظل التنافس الكبير بين الجامعات في استقطاب الطلاب ،والأكاديميين.
3. تقليص دعم دور الدولة وذلك يتضح من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ممثلة في التثبيت الهيكلي ،وما يتبعها من خفـض إنفـاق الدولـة العام على الخدمات التي تقدمها لقطاع كبير من المجتمع المصري ؛لخفض عجز الموازنة العامـة للدولـة ، فقد ألزم البنك الدولي الحكومة المصرية بضرورة تقليص تمويل التعليم الجامعي ، وتخـصيص مـوارده إلـى التعليم الأساسي على أساس أن مبدأ المساواة غير متحقق

في ظل السياسة الحالية للتوسع في التعليم ، وأن الدعم الموجه للتعليم الجامعي للحفاظ على مجانيته لا يصل إلى الفقراء ، حيث تدهورت نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي المصري من جملة الإنفاق العام للدولة.

4. تسليع التعليم العالي حيث أدت سياسات التسويق لليبرالية الجديدة التي تطالب الجامعات بالتصرف ، مثل: شركات القطاع الخاص ، إلى اختفاء الخطاب القديم للعدالة الاجتماعية في التعليم العالي إلى حد كبير حيث أضحت قضية هامشية قليلاً ما يتم الالتفات إليها ، مما يشير إلى أن التعليم العالي أصبح ينتمي إلى اختصاص أوسع نطاقاً يتجاوز التعليم من أجل التعليم إلى التعليم من أجل الربح ؛ حيث تعتقد بعض الشركات أن محتوى البرامج الدراسية والدورات التدريبية التي تقدم في الجامعة ليس قراراً أكاديمياً ، بل قرار اقتصادي يحدد وفق لاحتياجات السوق في العديد من الجامعات خاصة الكليات النظرية.

5. بتحليل المعطيات السابقة وجد أن نظام التعليم العالي الحالي لم يستطع أن يكون دعامة ناجحة للتنمية الفردية والمجتمعية ووسيلة لتكافؤ الفرص وتحقيق الديمقراطية التربوية ، والتوزيع العادل للحق التعليمي مثل ما ولد ، وسوف يولد فروقاً كبيرة بين شرائح المجتمع ، وكل ذلك يصب في تعزيز الشعور بعدم الثقة ، ما يفسر حالة الإحباط الحضاري العام الذي يمر به المجتمع

6. النظام التعليمي الحالي هو إفراز لأوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية فبدأت تظهر أوعية تعليمية لاستيعاب أبناء القادرين ،وبرامج مميزة جامعات أهلية ، جامعات دولية ، وبدأ الناس يبحثون عن الخدمة التعليمية بأسعار تزداد عاماً بعد عام ، يعجز عنها مالا يملكون ، وهكذا أصبح المال الممتزج بالسلطة يفقد التعليم قوة تحريكه الطبقي ليظل أبناء الفقراء فقراء وأبناء الاغنياء أغنياء وهذا ما يسمى بإعادة الانتاج.

7. التعليم هو حجر الزاوية في الحراك الاجتماعي، وأحيانا يكون التعليم سبباً في اللامساواة خاصة في ظل عدم توافر الجودة في التعليم العام ومحاولة توفيرها في أنوع اخرى من التعليم كما سبق ذكرها وأن التعليم المتميز يضمن للأشخاص من

الطبقات المستقرة عدم السقوط إلى أقل سلم التدرج الطبقي وقد يرتبط التعليم المتميز بالقدرة الاقتصادية ، وفى هذه الحالة فإن التعليم يعمق صور اللامساواة الاجتماعية.

8. من أسباب اتجاه الدولة لخصخصة التعليم وتشجيع البرامج الأخرى المميزة والتعليم الخاص عجزها عن توفير الإمكانيات المادية للصرف على التعليم والوفاء بالتزامها تجاه التعليم العام.

ثانياً: المقترحات

1. وضع قواعد عادلة للقبول بالجامعات، بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة بين الجميع مع التوسع في إتاحة التعليم الجامعي المتميز لجميع الراغبين على أساس من الرغبة والقدرات العقلية وليس القدرة المادية، مع إلغاء نظام الاستثناءات في القبول بالجامعات ، وتجريم كل أشكال التمييز التعليمي ، وعدم المساواة بين المواطنين في حق التمتع بالفرص التعليمية المتاحة في مجتمعهم.

2. زيادة الدعم المادي الذي تقدمه الدولة للجامعات ، وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة والضرورية لتحقيق أهدافها، وسن التشريعات والقوانين التي تؤكد على دور الدولة في الإنفاق على التعليم الجامعي ؛ بوصفه استثماراً اجتماعياً هاماً لا يمكن أن يُترك لقوى السوق وحدها.

3. تحديد مجموعة من الآليات لتصحيح سلبيات الجامعات الخاصة ، والتأكد من أن الربح لا يأتي على حساب القيم والمعايير الأكاديمية، ومن هذه الآليات تخصيص نسبة معينة من الأماكن المجانية بالجامعات الخاصة للطلاب المتفوقين غير القادرين مادياً ، ووضع خطة لتحديد التخصصات ، والبرامج الحالية والمستقبلية بالجامعات الخاصة في ضوء احتياجات ومتطلبات المجتمع.

4. تطبيق المنهج التوافقي الذي يؤكد على أهمية تقاسم التكاليف بين الدولة والمجتمع (لترشيد المجانية) كما أنه على المجتمع المشاركة في هذا التمويل، بما يتيح تنويع

مصادر التمويل ، فتقاسم التكاليف والمقصود به التحول الجزئي في تمويل التعليم العالي من الحكومات أو دافعي الضرائب إلى أولياء الأمور أو الطلاب ، أي أن تقاسم التكاليف لا تعنى إلغاء دعم التعليم العالي وإنما تشارك التكاليف بين الدولة والقادرين على الدفع ، والتحول نحو سياسة تقاسم التكاليف.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. اشرف منصور(2008):الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وابعادها الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الاسرة
2. .تيمونز روبيرتس وايمي هايت(2014): من الحداثة إلى العولمة. ترجمة سمر الشيشكلي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت،2014
3. جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية 1972 مادة 20.
4. جون ستيوارت مل(1996):أسس الليبرالية السياسية، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام وميشيل متياس. مكتبة مدبولي. القاهرة.
5. حامد عمار(2010): مجانية التعليم مطلب اجتماعي وحق دستوري، مجلة رابطة التربية الحديثة مصر، مج ٨، ع ٣.
6. شهريار زرشناس(2017):الليبرالية ،سلسلة مصطلحات معاصرة ترجمة حسن الصراف المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة ط1
7. عبد الرحمن أحمد صائغ (2021):الملائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل بدول الخليج العربية أهم الاشكاليات والقضايا وبعض الحلول المقترحة»، منتدى مركز الخليج لأبحاث للعلوم الاجتماعية والانسانية بعنوان التعليم العالي ورؤى المستقبل.
8. ميشيل بو – جيل دوستالير(1997): تاريخ الفكر الاقتصادي عند كينز. ترجمة حليم طوسون، الطبعة الأولى. دار العالم الثالث. القاهرة.
9. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية(1996): تطور التعليم في جمهورية مصر العربية 1994 – 1996 القاهرة

10. المجلس الأعلى للجامعات: بيان بأعداد الطلاب المقيدين بالبرامج المتميزة بجامعات ج .م.ع في العام .الجامعي 2005/ 2006م حتى 20210/ 2021م ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء ، صورة ضوئية

11. محمد ماهر محمود حنفي(2013): إصلاح التعليم الجامعي المصري في ضوء مشروعات تطوير التعليم العالي، مجلة كلية التربية، جامعه بورسعيد، العدد13يناير.

12. مصطفي احمد شحاتة(2017): بعض التوجهات المعاصرة لسياسات اصلاح التعليم قبل الجامعي بمصر في عصر الليبرالية الجديدة «دراسة نقدية «مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا

13. نسرين عبد الغنى وهيثم الطوخي (2019): تعزيز القيم الجامعية في القرن الحادي والعشرين، رؤية لمقاومة الجامعة لتوجهات الليبرالية الجديدة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد الثاني عشر، الجزء الثاني.

14. ميشيل بو – جيل دوستالير(1997): تاريخ الفكر الاقتصادي عندكينز. ترجمة حليم طوسون، الطبعة الاولى. دار العالم الثالث. القاهره،

15. نعوم تشومسكي (2019): الربح مقدما على الشعب النيو ليبرالية والنظام العالمي، دمشق، مكتبة الاسد.

16. وزارة التعليم العالي: مشروع توكيد الجودة والاعتماد، التقرير النهائي، الجزء الأول، مشروعات QAAP ،حدة إدارة المشروعات ، ٢٠٠٨م، المجلس الأعلى للجامعات: بيان بأعداد الطلاب المقيدين بالبرامج المتميزة بجامعات ج .م.ع في العام الجامعي 2005/ 2006م حتى 20210/ 2021م ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء، صورة ضوئية.

17. يونان لبيب رزق (2005): التعليم العالي في مصر الحديثة بين المدارس العليا والجامعات الحديثة ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث

السياسية بعنوان "التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل" ، المنعقد في الفترة من ١٤ – ١٧ فبراير ٢٠٠٥م ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1. McLaren (2015): Life in Schools: An Introduction to Critical Pedagogy in the Foundations of Education. New York: Routledge .
2. Brown, P. (1990). The 'Third Wave': Education and the ideology of pantocracy. British Journal of Sociology of Education,
3. Olsen, M. & Peters, M:(2005): Neoliberalism, Higher Education, and the Knowledge Economy: From the free Market to knowledge Capitalism. Journal of Education Policy.
4. Gerber., and Hout, M(2017). "More shock than therapy: Market transition, employment, and income in Russia, 1991 - 1995"American Journal of Sociology
5. Peters, M. (2011): Neoliberalism And After?: Education, Social Policy, and the Crisis of Western Capitalism. New York
6. Masuria, A., & Cole, M (2019):The Neo liberalization of Higher Education in England,
7. Hildebrand, David (2005):. "Pragmatism, Neo pragmatism and public administration. Administration & Society 37(3)
8. Howard Michael and John King (2008): The Rise of Neoliberalism in Advanced Capitalist Economies: A Materialist Analysis NEW York: Palgrave Macmillan
9. Robert M. Collins (1981), The Business, Response to Keynes, (New York, Colombia University), 1981.
10. Apple, Michael,2004 «Creating Difference: Neo - liberalism, Neo - conservatism and the Politics of Educational Reform, » Educational Policy

11. Bohle, D. & Breakovers, B(2.018) Neoliberalism, embedded neoliberalism and neo corporatism,
12. Sandel, Michael(1982): Liberalism and the Limits of Justice, Cambridge: Cambridge University
13. Andersson, Emil(2011): 'Political Liberalism and the Interests of Children: A Reply to Timothy Michael Fowler,' Res Publica.
14. Cassell, J., & Nelson, T(2013): Exposing the effects of the "invisible hand" of the neoliberal agenda on institutionalized education and the process of sociocultural reproduction. Interchange.
15. Slaughter, S. & Rhoades, G. (2004):Academic capitalism and the new economy: Markets, state, and higher education. Maryland: JHU
16. Popkewitz, T. & Fendler, L(2013):.. Critical theories in education: Changing terrains of knowledge and politics. London: Routledge
17. Kantor, H. Lowe, R (2013) Educationalizing the Welfare State and Privatizing Education: The Evolution of Social Policy Since the New Deal. University of Utah,